العرب
الخميس 2021/10/14
السنة 44 العدد 12209

إيران ترهق مواطنيها بضرائب على الثروات العقارية

محاولات حكومية يائسة لسد العجز المالي مع تسارع تآكل الثروة السيادية في ظل الحظر الأميركي

كشفت إيران عن خطط لتعميق سياساتها الضريبية لتوفير السيولة النقدية في ظل تراجع الإيرادات، والتي جعلت البلد النفطي يواجه تسارعا في نفاد احتياطاته المالية، وهو مؤشر قد يؤدي لحدوث صدام بين السلطة والمواطنين وقد ينتهي بها المطاف للفشل في عدم سد العجز المالي الهائل في الموازنة.

خطوات تهز أركان قطاع العقارات

طهران – يتجلى اشتداد الأزمة المالية الإيرانية في اعتزام حكومة الرئيس المتشدد إبراهيم رئيسي فرض ضرائب على الثروات العقارية سعيا للحد من عجز كبير في الموازنة يعود أساسا إلى عدم قدرة الدولة على تحصيل الموارد الكافية لإدارة شؤون الاقتصاد المتعثر، ما سيزيد من إرهاق المواطنين.

وتواجه السلطات خيارات صعبة لتفادي الأسوأ على الاقتصاد المنهك حيث تعتقد أنه من الضروري تحويل الضغوط الاقتصادية من الفئات ذات الدخل المنخفض إلى المواطنين الميسورين كجزء من أجندة الدولة للعام المالي الحالي.

جعفر قادري

نقدّر أن عجز موازنة هذا العام سيتجاوز الخمسين في المئة

ومع خسارة طهران لنحو نصف إيراداتها من النفط والسياحة والتجارة والصناعات غير النفطية والخدمات وتراجع تجارتها النفطية بأكثر من 80 في المئة بسبب العقوبات الأميركية وتداعيات الجائحة، لم تجد السلطات سوى اللجوء لتحويل الأعباء إلى كاهل الناس.

وكان البرلمان قد أقر مطلع مارس الماضي موازنة العام المالي الحالي، الذي ينتهي في أواخر فبراير الماضي تتضمن فرض ضريبة على الثروات العقارية.

ودخلت إيران في ركود اقتصادي اعتبارا من 2018، في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة بشكل أحادي من الاتفاق حول برنامجها النووي، وإعادة فرضها عقوبات اقتصادية قاسية على طهران. وزادت من حدة الأزمة تبعات الجائحة.

وتقر قيادات إيرانية بأضرار كبيرة تكبدها الاقتصاد حيث لم تعد هناك حيلة لإخفاء الخراب الاقتصادي نظرا لامتداد العقوبات إلى منع واشنطن لوصول دعم مالي إلى البلد وإنذار المؤشرات بتفجر الوضع الاجتماعي جراء ارتفاع البطالة التي تخطت عتبة 40 في المئة.

وذكرت وكالة إرنا للأنباء أن إدارة الضرائب ستحدد مالكي العقارات المشمولين بالإجراء، وأنه سيتم إبلاغهم بحلول الحادي والعشرين من ديسمبر المقبل بالمبلغ المتوجب عليهم دفعه.

وستشمل هذه الضريبة الجديدة أولئك الذين يملكون شققا أو منازل تقدّر قيمتها بمئة مليار ريال على الأقل أي ما يعادل 384 ألف دولار وفق سعر الصرف الرسمي الذي يحدده البنك المركزي الإيراني.

وفقا للبرلمان الإيراني، يمتلك أثرياء إيران، الذين يمثلون 0.1 في المئة من السكان ، أكثر من 5 آلاف تريليون ريال (20 مليار دولار) نقدا في حساباتهم المصرفية.

ويبلغ تعداد هؤلاء الأثرياء 83 ألفا من أصل 82 مليون نسمة، وهم يكسبون سنويا ألف تريليون ريال (4 مليارات دولار) فائدة على مدخراتهم.

وترى السلطات أنه إذا جمعت الحكومة نحو 10 في المئة فقط من الضرائب من هؤلاء الأثرياء، فيمكنها تعويض النقص المالي في حياة الإيرانيين ذوي الدخل المنخفض.

واعتبر خبراء اقتصاد إيرانيون أن التحدي الأساسي يقوم على تجديد الأملاك الخاضعة للضريبة لتفادي التهرب الضريبي الذي قدرت الدوائر المعنية في يوليو الماضي، قيمته السنوية بنحو أربعة مليارات دولار.

ونقلت وكالة "إيلنا" الإيرانية للأنباء عن جعفر قادري، عضو لجنة التخطيط والموازنة قوله الأحد الماضي "نحن نقدّر أن عجز الموازنة هذا العام سيتجاوز الخمسين في المئة، وعلى الحكومة أن تقدم اقتراحات جادة لزيادة الإيرادات وتقليص العجز".

وتصل قيمة الموازنة السنوية إلى حوالي 11 مليار دولار، وفق السعر الرسمي، وذلك في خضم أزمة اقتصادية ومعيشية حادة تعود بشكل أساسي إلى العقوبات الأميركية.

ورأى الخبير الاقتصادي بهمن آرمان أن "العقوبات الأميركية تصيب بقوة الاقتصاد الإيراني". وقال لوكالة الصحافة الفرنسية إن "مصادر الدخل تقلصت في الأعوام الماضية، في حين زادت النفقات الجارية".

واعتبر أن ذلك يجعل الحكومة غير قادرة على تنفيذ مشاريعها "لاسيما في مجال البناء، وعليها اللجوء إلى وسائل مختلفة للحصول على التمويل".

وحذّر آرمان من أن قوانين ضرائب من هذا النوع "قد تضر بالاستثمارات في قطاع العقارات. هي لا تحل مسألة عجز الموازنة سوى بشكل مؤقت، لأن إجمالي الضرائب المحصّلة ليس من الأهمية بقدر يؤدي إلى سدّ" هذا العجز.

وشدد على الحاجة إلى إصلاح النظام الضريبي لأنه في صيغته الراهنة "يشجّع عمليات المضاربة، ولا يؤدي إلى النمو الاقتصادي أو خلق الوظائف أو خفض نسبة التضخم".

> الضريبة ستشمل مالكي الشقق والمنازل التي تقدر قيمتها بنحو 384 ألف دولار وفق سعر الصرف الرسمي

ولكن رغم محاولات الحكومة الجديدة لتعبئة الموارد فإنه لا يوجد ما يؤشر على أنها ستنجح في مهمتها خاصة وأن الوضع لا يسمح بتسليط المزيد من الأعباء على المواطنين الذين يتحملون وزر سياسات حكومات متعاقبة منذ العام 1979 لم تحقق لهم الشيء الكثير لتحسين معيشتهم.

ويجمع محللون وخبراء على أن الوضع الاقتصادي لإيران في طريق مسدود، ولم يعد معه بالإمكان تدارك الأزمة في ظل تفاقم معاناة المواطنين واستفحال الفساد وسيطرة السلطة الدينية على ثروات البلاد وتسخيرها للأجندات السياسية الخارجية وحرمان الشعب منها طيلة أربعة عقود.

وسلط عضو مجلس تشخيص مصلحة النظام أحمد توكولي في أبريل الماضي الضوء على حقيقة أن حوالي 60 في المئة من الإيرانيين يعيشون في فقر.

وقال في ذلك الوقت إن هناك "درجة كبيرة من الجوع والفقر" في البلاد، محذرا من أن هذا الأمر قد يؤدي في نهاية المطاف إلى اضطرابات اجتماعية إذا فشلت الحكومة في فهم الموقف.

وتظهر بعض التقديرات، التي ساقها المسؤولون الإيرانيون في العديد من المناسبات أن العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة على بلادهم كلفته خسائر لا تقل عن 150 مليار دولار في السنوات الثلاثة الماضية.

وتعد إيران من مؤسسي منظمة أوبك، وتملك رابع أكبر احتياطي من النفط وثاني احتياطي من الغاز في العالم، لكنها تجد صعوبات في تسويقهما وهي تلجأ إلى الالتفاف على العقوبات حتى تحصل على بعض العائدات، التي لا تكفي لتسيير شؤون البلد.

التضخم العالمي في مرمى ارتدادات انتعاش سوق النفط

الكويت – حذر محللون من أن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وبلوغها مستوى مئة دولار للبرميل قد يسبب أزمة تضخم عالمية وهو ما يزيد من معاناة الناس وخاصة المواطنين في الدول الفقيرة.

وشهد الاقتصاد العالمي ارتفاعا في التضخم هو الأسرع منذ 14 عاما مع إنفاق تريليونات من الدولارات على شكل حزم تحفيز من الحكومات والبنوك المركزية في مواجهة تداعيات الجائحة.

وأكد الخبير في الشؤون النفطية والاقتصادية بشير علية أن استمرار تحالف أوبك+ في إنتاج كميات قليلة من النفط رغم ارتفاع الطلب العالمي سيؤدي إلى نقص في الإمدادات وبالتالي ارتفاع أسعار السلع.

ونسبت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية إلى علية قوله إن "الارتفاع المسجل في أسعار النفط يؤثر أيضا على أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء وبالتالي على المستهلكين بشكل عام".

ومن المرجح أن تستمر أوبك+ في زيادة تدريجية للمعروض من الخام بكميات صغيرة تحسبا لحالة عدم اليقين التي تسود السوق النفطية العالمية بسبب الوباء رغم التعافي المتنامي منها.

وكافح منتجو التحالف خلال السنوات الأخيرة لامتصاص الفائض من الإنتاج في السوق وخفضوا لهذا الغرض إنتاجهم اليومي بعد أن انزلق سعر النفط تدريجيا إلى أدنى مستوى له منذ سنوات بسبب عرض كميات كبيرة خاصة بعد فترة الإغلاق.

ولكن الوضع اختلف هذا العام بشكل ملحوظ عما كان عليه قبل حوالي سنتين حيث تمضي أوبك+ بحذر طبقا لدراسة معمقة لوضع السوق في زيادة حجم الإنتاج خاصة أن الطلب العالمي على النفط ينمو بشكل متسارع نسبيا.

وشهدت أسعار النفط هذه الفترة ارتفاعا حادا إذ يتم تداول برميل النفط لغرب تكساس عند نحو 80 دولارا أي أكثر مما كان عليه منذ أواخر عام 2014.

في المقابل، يبلغ سعر برميل برنت 83 دولارا للبرميل مقتربا من أعلى مستوى له عندما ارتفع دفعة واحدة إلى 84.5 دولار في العام 2018.

ويقول الخبير في شؤون الطاقة هوبرت إيغير إنه رغم الارتفاع المسجل في المعروض من الخام فإن إنتاج النفط لا يزال أقل بنسبة 6 في المئة تقريبا عن المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة الصحية.

وأضاف إنه "يوجد في البلدان الأفريقية نقص في الأموال بسبب الجائحة الدولية التي عطلت إلى حد كبير القيام بأعمال الصيانة وأجّلت الاستثمارات اللازمة في الصناعة النفطية".

وتشير توقعات كبار الفاعلين في المجال المالي والاقتصادي إلى أن الأسواق العالمية مقبلة على صدمة كبيرة، حيث ينذر ارتفاع تكلفة السلع وحفاظ الفيدرالي الأميركي على أسعار فائدة قريبة من الصفر بمخاطر تفجر التضخم مما سيربك الأسواق المالية.

وقفز معدل التضخم السنوي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم 38 دولة تمثل نحو 60 في المئة من الاقتصاد العالمي إلى 3.3 في المئة في أبريل الماضي من 2.4 في المئة في مارس الماضي، ليبلغ أعلى مستوى منذ 2008.

هاينز غارتنير

الارتفاع النشط لأسعار النفط قد يؤدي إلى أزمة تضخم مقلقة

ويعتقد خبير الطاقة والاقتصاد الألماني هاينز غارتنير أن قرارات أوبك+ لا تؤثر على سعر النفط فحسب، بل تمتد لتشمل سعر الغاز أيضا الذي ارتفع بواقع 13.5 في المئة الجمعة الماضي.

وقال إن "الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة يؤجج مخاوف بعض المحللين من ارتفاع معدل التضخم"، محذرا من أن الارتفاع النشط للأسعار والتي قد تصل إلى مستوى 100 دولار أو أكثر للبرميل في فصل الشتاء قد تؤدي إلى أزمة تضخم عالمية.

وأشار غارتنير إلى أن وضع الطاقة النفطية صعب جدا هذا العام لأن المستودعات فارغة أكثر من المعتاد بسبب ضعف الإنتاج خلال الأزمة الصحية والدول المنتجة للنفط مثل روسيا تعمل على ملء مستودعاتها أولا كما أن الإنتاج تعطل في بعض المواقع حول العالم.

مواد ليست في المتناول

ضبابية السياسة النقدية تعمّق انحدار العملة اللبنانية

بيروت – أدت ضبابية السياسة النقدية في لبنان إلى فقدان العملة المحلية الأربعاء المزيد من قيمتها أمام الدولار بعد تحسن محدود خلال الشهر الماضي إثر الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة بعد 13 شهراً من الفراغ السياسي.

وقال صرافون، رفضوا الكشف عن هوياتهم، لوكالة الصحافة الفرنسية إن "سعر صرف الدولار بلغ 20.2 ألف ليرة مقابل 17 ألفا بداية الشهر الحالي".

ويُعد ذلك التراجع الأسوأ في قيمة الليرة منذ أغسطس الماضي حين تجاوز سعر صرف الدولار أيضاً عتبة الـ20 ألف ليرة.

ومنذ صيف 2019، وفي ظلّ انهيار اقتصادي صنفه البنك الدولي بين الأسوأ في العالم منذ 1850، بدأت الليرة تتراجع تدريجياً أمام الدولار تزامناً مع أزمة سيولة حادة وتوقّف المصارف عن تزويد المودعين بأموالهم بالدولار، فيما لا يزال سعر الصرف الرسمي مثبتاً على 1507 ليرات.

ففي يوليو الماضي سجّلت الليرة تدهورا قياسيا، إذ تخطى سعر الصرف مقابل الدولار عتبة 23 ألفا في السوق السوداء.

وفي سبتمبر الماضي تحسن سعر الصرف بعض الشيء ليقترب من 15 ألفا مقابل الدولار بعد الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة برئاسة نجيب ميقاتي بعد أكثر من عام من شلل سياسي إثر استقالة الحكومة السابقة بعد أيام من انفجار مرفأ بيروت في أغسطس 2020.

إلا أن هذا التحسن لم يطل كثيراً، وعادت الليرة لتخسر المزيد من قيمتها تدريجياً مع استمرار تداعيات الانهيار الاقتصادي وغياب أي خطط إصلاحية واضحة.

وارتفعت أسعار المواد الغذائية خلال عامي الأزمة أكثر من 600 في المئة، وفق الأمم المتحدة. وجراء نضوب احتياطي المركزي بالدولار شرعت السلطات منذ أشهر في رفع الدعم تدريجياً عن سلع رئيسية أبرزها الوقود والأدوية، ما أدى إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير.

> 20.2
> ألف ليرة سعر صرف الدولار حاليا مقابل 17 ألف ليرة لكل دولار بداية أكتوبر الجاري

ويقع على عاتق الحكومة الجديدة التوصل سريعا إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كخطوة أولى لإخراج لبنان من أزمته، فيما يشترط المجتمع الدولي تطبيق إصلاحات بنيوية في قطاعات رئيسية مقابل توفير الدعم المالي.

وقال ميقاتي خلال اجتماع مع وفد جمعية المصارف اللبنانية الثلاثاء الماضي إن "اتصالات جارية داخليا ومع سائر الهيئات الدولية المعنية، لوضع خطة موحدة للتعافي المالي والاقتصادي، تعتمدها الحكومة للخروج من الأزمة الراهنة".